الجمهورية
الأربعاء 16-12-2020 العدد 2873

بيفاني: التعاطي مع التدقيق الجنائي مهزلة

في إطار نشاطات منتدى الحُكم الرشيد، تابع «مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد» في جامعة القديس يوسف بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad-Adenauer-Stiftung KAS، ندواته الحوارية، فأقام ندوة تحت عنوان «التدقيق الجنائي نحو دولة الشفافية والمحاسبة؟». شارك في الندوة كل من الوزير السابق زياد بارود، النائب السابق غسان مخيبر، القاضية رنا عاكوم، والمدير العام السابق لوزارة المالية الان بيفاني من العاصمة الفرنسية باريس.

البداية كانت مع كلمة ترحيبية لمدير المرصد باسكال مونان، الذي اعتبر انّ «التدقيق المالي في مصرف لبنان يرتدي أهميّة كبيرة في كشف الحقائق امام الرأي العام وتحديد المسؤوليات، وصولاً الى المحاسبة وتحقيق العدالة».

أضاف: «من البديهي التأكيد انّ هذا التدقيق ينبغي ان يشمل سائر الوزارات والادارات والمؤسسات العامة، مع الأمل بأن يتيح ذلك المجال لمعرفة كيف صُرِف المال العام وأين، وهل تمّ التزام القواعد والأصول القانونية في انفاق وادارة المال العام».

وفي إطار النقاش، كشف مدير عام وزارة المالية السابق الان بيفاني، أنّه لا يعرف «عن حسابات مصرف لبنان، وهذه من المفارقات الكبيرة في هذه الدولة، لأنّه لا يزال هناك محميات ممنوعة على الدولة ان تعرف ماذا يحصل بالمال العام». أضاف: «انا سعيد بالحديث عن التدقيق الجنائي حالياً، لانّ هذا الامر وضعته في مشروع الموازنة عام 2017 ولم يتمّ البحث فيه، وكذلك الامر عام 2018 كما وضعته في مشروع الحكومة أربع مرات».

وعن الخطة الإصلاحية التي وضعتها الحكومة أشار بيفاني، الى أنّ «المجتمع الدولي أشاد بها، بينما أُطلقت عليها النار داخلياً، لانّ احداً لا يريد الإصلاح والذهاب الى معالجة الأزمة الاقتصادية الحالية».

أضاف: «اقترحوا خطة بديلة بتغطية الخسائر عبر الممتلكات العامة وتجميد الودائع ما يعني «Hair Cut» مُرعب ويطول الى 20 عاماً، وبالتالي الخطة هي «مسخرة» ولكنها استُخدمت لضرب خطة الحكومة، والهدف هو الوصول الى افقار الناس برمي الخسائر عليهم، إمّا عبر انهيار الليرة اللبنانية او حتى عبر الـHair Cut».

وعن التدقيق الجنائي قال: «هناك مهزلة بالتعاطي مع ملف التدقيق الجنائي، والعمل الكبير قمنا به اصلاً، ولكن هناك من لا يريد الاستمرار بهذا الملف، مشيراً الى أنّ «مصرف لبنان له استقلالية بإدارته، ولكن المصرف ملك الدولة، وإذا كان يعاني من خسارة فالدولة هي من تعيد خسائره».

وكشف بيفاني أنّه أعدّ الدراسات اللازمة عن الحسابات المالية للدولة اللبنانية، وهي ضائعة اليوم بين رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء، مشيراً الى انّه منذ وصوله الى الإدارة العام عام 2000 لم يكن هناك حسابات واضحة للدولة اللبنانية، وهو عمل على إعادة تكوين 28 سنة حسابات. واعتبر انّ «التدقيق الجنائي امر بديهي، ولكن السؤال هنا، على أي طرف سيكون التدقيق الجنائي».